

إثيوبيا تعلن حظر الطيران فوق سد النهضة «لدواع أمنية»

اتخذتها الحكومة الإثيوبية مرتبطة بوجود تهديدات داخلية في المقام الأول، فولاية رئيس الوزراء أبي أحمد انتهت اعتباراً من سبتمبر وتري المعارضة أن تأجيل الانتخابات متعمد لإطالة أمد حكمه.



حمدي بخيت
الحكومة الإثيوبية
تداول التفطية على
مشاكلها الداخلية

وأشارت إلى أن سد النهضة يمثل المشروع الذي يحشد به أبي أحمد الجماهير الداخلية، وبالتالي يمثل أهم مشروع سياسي بالنسبة له، ويدافع عنه بقوة من إمكانية تعرضه للتخريب أو أعمال انتقامية، في ظل احتفانات تعم مناطق عديدة، وإمكانية تجدد الاشتباكات بين قوميات مختلفة.

ويعد السد محور جهود إثيوبيا كي تصبح أكبر مصدر للكهرباء في أفريقيا. ويقع على بعد 15 كيلومتراً من الحدود مع السودان على النيل الأزرق أحد أفرع نهر النيل الذي يمد المصريين البالغ عددهم نحو مئة مليون نسمة بتسعين في المئة من احتياجاتهم من المياه العذبة.

واعتبر اللواء حمدي بخيت، الخبير العسكري وعضو لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب المصري، أن الحكومة الإثيوبية تسعى لاستئثار الرأي العام المحلي للتغطية على المشاكل الداخلية التي تواجهها عبر وقف حركة الطيران فوق سد النهضة وإظهار الدولة في موقف التي تتعرض للتهديد.

وأضاف لـ "العرب" أن الخطوة لا تخلو أيضاً من مخاطبة الرأي العام العالمي بالرسالة ذاتها خاصة أنه سبق وزعمت أديس أبابا أن مصر تهدد باستخدام القوة رغم تأكيد القاهرة مراراً على تبنيها الحلول السلمية. وأعلنت أديس أبابا في يوليو أنها أنجزت عامها الأول من ملء السد بفضل سقوط المطر في المنطقة.

وقال رئيس الوزراء الإثيوبي أحمد أمام الأمم المتحدة الشهر الماضي إن بلاده "ليست لديها نية" الإضرار بالسودان ومصر بهذا السد وذلك بعد أيام من تأكيد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مخاوفه من هذا المشروع.

وأعلن المجر جنرال يلما ميرداسا قائد القوات الجوية الأسبوع الماضي أن بلاده مستعدة تماماً للدفاع عن السد من أي هجوم. ورات الخبيرة في الشؤون الأفريقية هلة الشببشي أن التحركات التي

أديس أبابا - أثارت خطوة هيئة الطيران المدني الإثيوبية بحظر الطيران فوق سد النهضة لاعتبارات قالت إنها "أمنية" تساؤلات حول ما إذا كانت بالفعل هناك تهديدات عسكرية بضرب السد.

ويشير سد النهضة خلافات بين إثيوبيا من جهة ودولتي المصب مصر والسودان من جهة ثانية، وانخرطت الأطراف الثلاثة في محادثات على مدار سنوات للتوصل إلى تسوية بيد أنها ظلت تدور في حلقة مفرغة، وسط اتهام القاهرة لأديس أبابا باتخاذ تلك المحادثات ذريعة للمناورة وبيع الوقت لحين الانتهاء من بناء السد وتشغيله.

وأعلن رئيس هيئة الطيران المدني وسينيه هونجناو الأنثين "لقد تم حظر مرور جميع رحلات الطيران لثامن السد". ورفض الإدلاء بمزيد من التفاصيل عن أسباب الحظر، وذلك في الوقت الذي تعهدت فيه رئيسة إثيوبيا سهلورق زودي بأن يبدأ السد في توليد الكهرباء خلال الاثني عشر شهراً المقبلة.

وقالت زودي في كلمة أمام البرلمان إن "هذا العام سيكون العام الذي يبدأ فيه سد النهضة الإثيوبي العظيم في توليد الكهرباء من توربينتين". وأضافت أن العمل يجري للقيام ببنائي عملية ملء للسد خلال الاثني عشر شهراً المقبلة.

مسقط تبادر وتعيد سفيرها إلى دمشق

شمال سوريا بؤرة تركية لتفريخ المرتزقة تقلق الدول العربية



توجه عماني لتعزيز العلاقات مع دمشق

وشدد الوزير شكري على ضرورة التصدي الحاسم للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة ودعمها من الأطراف الإقليمية.

وهناك قلق عربي متنام من تحويل تركيا لشمال سوريا إلى حاضنة لتفريخ المرتزقة لتنفيذ مخططاتها التوسعية، وأخيراً إرسال الألامن من المقاتلين إلى منطقة القوقاز لدعم أنريجان في قتالها ضد أرمينيا، وقبلها إلى ليبيا، ما بات يشكل خطراً لا يمس فقط المنطقة بل والاستقرار العالمي.

وكانت برزت في السنوات الأخيرة انتقادات لطريقة التعامل العربي مع الأزمة السورية، ما فسح المجال لقوى مثل تركيا وإيران للتمادي، وسبق أن حثت دول عربية على غرار الإمارات والجزائر على ضرورة إعادة النظر في هذا التمشي. وأعدت الإمارات العربية المتحدة فتح بعثتها في دمشق في أواخر عام 2018، ولديها قائم بالأعمال هناك.

وأعلنت البحرين، بعد يوم من فتح الإمارات سفارتها في سوريا، "استمرار" العمل في سفارتها بدمشق وكذلك في السفارة السورية بالمانامة وأن الرحلات الجوية بين البلدين "قائمة دون انقطاع". وقالت الكويت إنها ستعيد فتح بعثتها في دمشق إذا جرى الاتفاق على ذلك في جامعة الدول العربية التي علقت عضوية سوريا في 2011.

وأستعد الأسد السيطرة على معظم أنحاء سوريا بدعم من روسيا إلى جانب إيران، وميليشيات شيعية مدعومة من إيران مثل حزب الله اللبناني، بيد أن لا أفق قريباً لانتهاة الأزمة في ظل كثرة المتدخلين "باستثناء العرب". وفرضت واشنطن عقوبات جديدة تهدف إلى قطع التمويل عن حكومة الأسد وحذرت من أن أي شخص يتعامل تجارياً مع دمشق معرض لخطر وضعه على قائمة العقوبات.

عودة سفير عمان إلى دمشق بعد غياب لسنوات من شأنها أن تدفع العلاقات التي لم تنقطع بين البلدين قدماً، بيد أن ذلك لا يعني حدوث اختراق جديد لعلاقة سوريا بحبيبتها، مع استمرار الانقسامات العربية.

السورية تجاه توسيع مسارات التعاون والمصالح المشتركة بين البلدين. وكانت وكالة الأنباء العمانية تطرقت إلى خبر تسلم البورسعيد، المعين في المنصب بمرسوم سلطاني في مارس، لمهامه في سوريا. وأبقت عمان سفارتها مفتوحة في دمشق على مدار عمر الأزمة، وتعهد السلطان هيثم بن طارق عند اعتلائه العرش في يناير بمواصلة إقامة علاقات ودية مع جميع الدول، وهي سياسة جعلت السلطنة وسيطاً مقدراً في العديد من الصراعات في المنطقة.

ويصر مراقبون أن إرسال عمان لسفيرها إلى سوريا لا يمكن تسويقه على أنه اختراق جديد على مستوى العلاقات بين البلدين حافظت على قدر كبير من استمراريته. ويشير المراقبون إلى أن هناك أزمة عربية في التعامل مع القضية السورية في ظل حالة الانقسام السائدة. وسبق أن نفى الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد ابوالمصطفى وجود توجه لإعادة مقعد دمشق المجرد، مرجعاً ذلك إلى الخلافات بين أعضائها. وشهدت علاقة سوريا مع محيطها العربي بعض الاختراقات في السنوات الأخيرة، مع تغير المشهد في هذا البلد وتنامي التهديدات التي باتت تلقي بظلالها على الأمن القومي العربي في ظل التدخلات الإقليمية.

وأكد وزير الخارجية المصري سامح شكري خلال اتصال هاتفى الأحد مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا غير بيدرسون، على موقف بلاده الداعم لحل الأزمة السورية بما يحفظ وحدة سوريا واستقلال قرارها الوطني.

دمشق - تسلم وزير الخارجية السوري وليد المعلم، الأحد، أوراق اعتماد السفير العماني تركي محمود البوسعيدى، ليكون بذلك أول سفير لدولة خليجية يعود إلى دمشق منذ اندلاع الأزمة في هذا البلد عام 2011 وإغلاق البعثات الدبلوماسية، على خلفية اتهامات للنظام حينها بقمع الاحتجاجات التي سرعان ما تحولت إلى مواجهة مسلحة مستمرة لليوم.

وعمان واحدة من الدول العربية القليلة التي حافظت على علاقات دبلوماسية مع حكومة الرئيس بشار الأسد بعد انتفاضة 2011، على الرغم من الضغوط الدولية.

قلق متنام من تحويل

تركيا لشمال سوريا إلى حاضنة لتفريخ الإرهابيين والمرتزقة من أجل تنفيذ مخططاتها التوسعية

وسبق أن قام وزير الخارجية السوري بثلاث زيارات إلى مسقط كانت الأولى في العام 2015، والثانية في مارس 2018، أما الزيارة الثالثة فكانت لتقديم واجب العزاء في وفاة السلطان قابوس بن سعيد في يناير.

وأعرب وليد المعلم، خلال تسلمه أوراق اعتماد السفير تركي محمود البوسعيدى عن "اعتزاز الجمهورية العربية السورية بالسياسة الخارجية العمانية".

وعبر السفير العماني عن شكره لحفاوة الاستقبال وتقديره للدعم والتسهيلات التي تقدمها الحكومة

مصريون بجيوب خاوية يسابقون الزمن لدفع غرامات المصالحة

وقال السيسي، الذي أمر الحكومة مؤخرًا ببناء مليون وحدة سكنية جديدة، إن كل مصري يريد شقة سكنية سيحصل عليها.

وصرح رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أن رسوم المصالحة على مخالفات البناء التي يمكن سدادها على مدى ثلاث سنوات سيتم استثمارها في تحسين البنية التحتية.

ويقول المسؤولون إنهم يكافحون أيضاً للحفاظ على الأراضي المحصورة الصالحة للزراعة، وبلغ عدد سكان مصر 100 مليون هذا العام، ويعيش 97 في المئة منهم على 8 في المئة فقط من أراضي البلد الصحراوي على طول نهر النيل.

وظهرت تجمعات عمرانية كاملة حيث استغل كثيرون من الناس التراخي في إنفاذ القانون في ظل الاضطرابات التي أعقبت 2011. وقال مدبولي إن مصر خسرت 90 ألف فدان من الأراضي الزراعية (37800 هكتار) نتيجة لذلك.

في المقابل يقول مواطنون إنهم يتعرضون لضغوط مالية بعد أن غضت الدولة الطرف عن مساكنهم لسنوات، بينما تحدث آخرون على أن أصحاب العقارات باعوا لهم شققاً بدعوى أنها بنيت بشكل قانوني.

وقال ثلاثة من صغار الماويلين إنهم اضطروا لدفع الملايين لتسوية مخالفات مبانيهم وحذروا من أن هذا من شأنه أن يقوض أعمالهم. وتحدث أحدهم على أن أربعة من أبراجه السكنية هُدمت في مارس.

وخففت الحكومة من موقفها في الأسابيع الأخيرة من خلال تمديد الموعد النهائي لتقديم طلبات المصالحة لمدة شهر واحد والذي كان محددًا في البداية في 30 سبتمبر، كما خفضت رسوم المصالحة. وذكر بيان لوزارة التنمية المحلية أن السلطات جمعت حوالي 7 مليارات جنيه رسوم مصالحة بحلول منتصف سبتمبر. وقد ورد حوالي 1.1 مليون طلب مصالحة حتى ذلك التاريخ.



لا يعرف أي اتجاه يسلك

القاهرة - يجد مئات الآلاف من المصريين أنفسهم في سباق مع الوقت لجمع مبالغ تفوق قدرتهم، لإقضاء ديونهم حيث وضعت الحكومة المصرية مهلة زمنية تنتهي موفى الشهر الجاري لدفع غرامات وإلزام الهدم بتتظر منازلهم المبنية بشكل غير مرخص في مناطق زراعية.

من بين هؤلاء شيماء صالح البالغة من العمر 35 عاماً، والتي تقضي ليالها دون أن يغمض لها جفن وهي تفكر كيف لها الحصول على مبلغ يعادل حوالي 1000 دولار لإقضاء منزلها غير المكتمل من الهدم.

يقول مسؤولون إن قانون المصالحة على مخالفات البناء الذي تم إقراره العام الماضي هو جزء من حملة على المباني غير القانونية التي تخالف معايير السلامة، وتعيق حركة المرور والتنمية، وتتعدى على الأراضي الزراعية الخصبة.

ويضيفون إنه جزء من حملة الرئيس عبدالفتاح السيسي لتحديث البنية التحتية والإسكان والتعامل مع عقود من البناء العشوائي الذي استشرى بعد انتفاضة 2011. لكن بالنسبة للسكان، يمثل تهديد الهدم ضربة جديدة بعد سنوات من التوقف الاقتصادي، وارتفاع الأسعار، ومؤخرًا تداعيات فايروس كورونا الذي أرخى بظلاله على حياتهم.

وقالت شيماء، وهي من سكان قرية دفرية بمحافظة قفر الشيخ "أكافح اشتغل في جمع المحاصيل (الزراعية) باليومية عشان أجيب أكل لبناتي الثلاث من بعد ما مات زوجي في الكويت منذ سنة".

وأضافت "دخلني حوالي 1500 جنيهه (95.48 دولار) من شغلي ومن معاش (راتب التقاعد) أبويا المتوفي. الحكومة تريد 15 ألف جنيه عشان المصالحة. أجيب مدين فلوس المصالحات".

وبدا زوجها الراحل، والذي كان عامل معمار، في بناء المنزل المني من الطوب الأحمر في عام 2014 دون تصريح وأضاف لاحقاً طابقين لم يتم استكمالهما، وهو نمط سائد في مصر حيث كان البناء العشوائي هو القاعدة منذ فترة طويلة.

حال شيماء يشعب على المئات الذين قالوا إنهم يعانون لدفع رسوم مصالحة تتراوح بين 50 و2000 جنيه للمتر المربع الواحد.

وأتت حملة الحكومة إلى توتر في بعض المناطق. وقال سكان في قرية سرياقوس الواقعة على مشارف القاهرة إن جرافات هدمت أربعة منازل غير مرخصة في أواخر أغسطس قبل انتهاء المهلة المحددة لتسوية المخالفات.

ورشق سكان غاضبون الجرافات والعمال الذين كانوا برفقة رجال الشرطة بالحجارة، بحسب ما نقله السكان وقطع فيديو نشر على الإنترنت.